هل رفعت امريكا الفيتو عن الحركات الاسلامية في الدول العربية؟

د. محمد عجلاني*

■ عندما زار كروميرروزفيللت مدير المخابرات المركزية الامريكية الشرق الاوسط ودرس طبيعة المجتمعات في تلك المنطقة، وصل الى نتيجة حتمية وهي ان الولايات المتحدة تستطيع ان تعتمد على المؤسسة العسكرية في هذه البلدان لحماية مصالحها ولاستمرارية نفوذها، وذلك لأن افراد المؤسسة العسكرية هم الأكثر قربا ثقافيا من الغرب بحسب طبيعة دراستهم في الكليات البريطانية والغربية، وابناؤهم يسيرون على نهجهم، وهذا ما يقربهم من طبيعة التفكير الغربية، ورغم قوة التيار الديني والمؤسسات الدينية في مصر الا ان الامريكيين فضلوا التعامل مع تنظيم ضباط الاحرار بقيادة الضابط محمد نجيب، رغم ان هذا الاخير كان مقربا من تنظيم الاخوان المسلمين. وهكذا رأينا الانقلابات تتواصل الواحدة تلو الاخرى في العراق وفي سورية بدعم وتغطية امريكية واضحة.

ولكن بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) وقبلها دار حوار ساخن داخل الادارة الامريكية مفاده الى متى سنبقى نعتمد على القوى العسكرية في هذه المنطقة لحماية مصالحنا وخاصة بعد ان افقرت وجهلت شعوبها مما انعكس سلبا على الغرب من خلال حوادث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001، وعلى حوادث التفجيرات الاخيرة في لندن، اي بمعنى آخر الغرب لم يعد يرغب برؤية هذه الانظمة التي بدلا من ان تحمي مصالحه اصبحت تفرخ له ارهابيين يضربونه في عقر داره، ولن يبقى السؤال المطروح من له مصلحة في الحوار مع التيارات الاسلامية التي اصبحت اقوى تنظيما من غيرها في المجتمعات العربية، وخاصة بعد اندثار القوى العلمانية والطبقة المثقفة.

لقد وجدت امريكا بعد ان قامت بدراسة للمجتمعات العربية وتعرضت على اتجاهاتها الاسلامية المتعددة، ان تنظيم الاخوان المسلمين ما زال له نفوذ قوي داخل هذه المجتمعات، وان الحوار مع قادته بعد ان يغيروا لهجة خطابهم السياسي والجهادي ممكن. ويستخدم هذا الحوار كمرحلة اولى بمثابة فزاعة لهذه الانظمة. وما الغزل الامريكي الحاصل مع تيار الاخوان المسلمين في مصر الا بداية لتعميمه على جميع المجتمعات العربية، وما زيارة نادية ياسين ابنة الزعيم الديني المغربي الشيخ عبد السلام ياسين الى امريكا وتصريحها من هناك بأن نظام الملكية لم يعد يناسب المغرب! الا كمؤشر وكدليل على هذا التوجه الامريكي الجديد.

يبقى بالطبع هناك تيار قوي صهيوني داخل الادارة الامريكية سيعرقل وسيمنع تقدم مثل هذا الحوار لأن اسرائيل ترى في الحركات الاسلامية ووصولها الى الحكم في الدول العربية بمثابة اعتداء صارخ على امنها مهما كانت درجة الاعتدال لهذه الحركات، وهي لا تنسى ان اول الجحافل المقاتلة في فلسطين 1948 كانت من المسلمين. وان الشيخ عز الدين القسام من جبلة هو اول من ادخل التنظيم الجهادي المسلح الى فلسطين.

لكن الادارة الامريكية تنظر قبل كل شيء اولا واخيرا الى مصالحها، واصبحت معتقدة انه يمكن ايجاد نموذج اسلامي سني في البلاد العربية شبيه بالمثال التركي، الامر سيستغرق بعض الوقت، لكن امريكيا لم يعد يهم واشنطن المدافعة عن انظمة لم تعد تتأقلم مع التوجهات الامريكية الجديدة.

النظام في دمشق، اصبح يعي هذه المعادلة، وهناك اتجاه داخل الفريق الحاكم اجراء حوار ولو بشكل غير مباشر مع تيار الاخوان المسلمين وهم يصورون تماما بان النموذج المصري قابل للتطبيق في سورية، وحتى يقطعوا الطريق على واشنطن وافهامها بانهم ادركوا طبيعة التوجه الامريكي الجديد ستسمع عن حوار ربما يحصل بين اطراف النظام وجماعة الشيخ البيانوني رغم هذه الحملات الاعلامية المستمرة، ورغم قانون الـ49، وهناك في الادارة الحاكمة السورية من يفضل ان يتم تغطية لهذا التيار سوريا بدلا من انتظار قدومهم بقطار امريكي.

لقد وصلت امريكا الى قناعة انه مهما دارت ولفت، فالتيار الاسلامي قوي ومترسخ داخل المجتمعات العربية رغم كل الضربات التي تعرض لها، حتى داخل الاحزاب العلمانية هناك اشخاص لهم ميول دينية كعبد العزيز بلخادم الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الجزائرية وأحد المؤيدين وبشدة لولاية ثالثة للرئيس بوتفليقة ويقال انه احد الذين يستمع اليهم الرئيس بوتفليقة فيما يخص الشأن الاسلامي الجزائري. وينسق معه كثيرا في هذا المجال.

اذن لقد شهدنا في الخمسينات وصول العسكريين الى الحكم، فلا نستغرب اذا شهدنا في مطلع الالفية الثالثة تبوؤ اسلاميين مراكز قيادية عليا في الدول العربية.

* كاتب من سورية يقيم في باريس

أي جيش عراقي يحتفلون بذكرى تأسيسه؟

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ لا يحضرني اي وصف يروي الغليل لأصف ما قام به زلماي زادة الحاكم بأمره في العراق مصحوبا. فمن سماه وزير الدفاع ونائبه الذي مثل رئيس الوزراء المعين عندما توجهوا نحو النصب البهي الذي يعني الكثير عند الشرفاء العراقيين لما له من قيمة رمزية كبيرة في الوجدان وأعني به نصب الجندي المجهول الذي سهر على انجازه احد اكبر النحاتين العراقيين هو المرحوم خالد الرحال، وزيادة للعلم ان الرئيس العراقي صدام حسين هو الذي اشرف على كل مراحل اعداده والاطلاع على التصاميم التي اعدت له حتى استقر الرأي على النصب الماثل للعيان لكل من يحتفظ بذكرى وبامتنان للجيش العراقي وشهدائه المعلومين منهم والمجهولين.

ونظرا لقرب هذا النصب القارة الكبير الذي يليق بذكرى من يمثلهم من القصور الرئاسية وبعض الوزارات فانه وبعد احتلال العراق قد اصبح من مشمولات ما سمي بالمنطقة الخضراء وهي تعيسة قفراء لا يتحرك فيها الا العملاء واشباه الرجال ومن يسمون حكاما او ما شابه.

لقد ذهب زلماي زاد ومعه وزير الدفاع ونائبه ومعهم صولاغ اياه ليضعوا باقات الزهور على ضريح الجندي المجهول!! هل لكم ان تتصوروا هذا؟ وان تلاحظوا كمية التزوير في عمل مخاتل كهذا؟

لعل زلماي زاد ـ رغم ان احتفاله لم يتم اذ سرعان ما سقطت قنابل الهاون على مكان الاحتفال ارسلها رجال المقاومة ليقولوا لهم نحن هنا، وراءكم وراءكم، وكفوا عن تزوير التاريخ واللعب بالمسميات ـ اقول لعل زلماي زاد توهم ان البسطاء من الناس سينطلي عليهم هذا التصرف، او انه يقوم بتصديره الى وسائل الاعلام الامريكية تحديدا علّه به يعزز رصيد رئيسه الذي لا يفلح معه تعزيز ابدا.

ان الجندي المجهول الذي دنسوا نصبه بعملهم هذا لا يمثل الجنود الذين جيء بهم ليستعرضوا امام الحاكم بأمره الامريكي بل هو يمثل الجندي العراقي الحقيقي الذي سقط دفاعا عن الوطن في اي مرحلة من مراحل الدولة الوطنية العراقية الحديثة والتي تأسس الجيش في سنة تأسيسها عام 1921 ومرت على تأسيسه 85 سنة، ولا علاقة للجندي المجهول المرموز له بهذا النصب بالجندي الذي يتوهمه زلماي ومن معه، ان هذا الجندي الذي ذهب اليه كل زوار العراق من كبار المسؤولين والرؤساء ليضعوا باقات الورد تكريما له واكبارا لتضحيته من أجل ان تبقى للوطن رفعته ومهابته وكرامته هو الفارس الحقيقي في الذاكرة والرمز الذي لا يمكن سرقته او تزويره.

ان الجيش العراقي الذي احتفل به زلماي كما اوهم البعض لا وجود له. فادارة الاحتلال قد حلت الجيش العراقي، هكذا بتصرف احمق وارسلت ضباطه وجنوده الى المجهول، والجيش العراقي الحقيقي هو الذي تم اسر قادته ووضعهم في سجون الاحتلال ووزارة الداخلية.

الجيش العراقي الحقيقي هو الذي يتم اغتيال قادته الابطال الذين ذادوا عنه طيلة ثمانية اعوام في حرب مفروضة لا غاية لها الا ارضاء المطمح التاريخي في الاستحواذ على البلد بما حوى من إرث، وإلحاق الاماكن المقدسة فيه بالحلم الصفوي حتى يكتمل. ذاك الجيش الذي له من العمر خمسة وثمانون عاما حتى وان حله بريمر وجاء بمجموعة من الميليشيات الطائفية والعرقية والبسوها ثياب جيش هو اقرب للمرتزقة منه الى الانتماء الوطني. ذاك الجيش هو الذي يمثل العراق، يمثل تاريخ العراق وميراث العراق وكرامة العراق، ذاك الجيش بابنائه ذوي النخوة والشهامة والرجولة هو الذي حمى العراق وابقاه واقفاً. وكان دائماً مع الشعب وليس ضده. كان مع اقدس القضايا العربية فحارب في جبهة فلسطين عام 1948 وبرز منه قادة عظام امثال عبد الكريم قاسم وعمر علي وغيرهما. وحارب في الجبهتين السورية والمصرية في عام 1973.

ذاك الجيش كان جيشا عربيا اصيلا هو الذي يستأهل الاحتفال.

اما المرتزقة الغرباء حتى في ملابسهم فهم طارئون، وهم زائلون، لابقاء لهم الا ببقاء الاحتلال ونفوذ بعض الطائفيين والعنصريين العميان الذين وظفهم الاحتلال لتدمير البلد.

ان الجيش العراقي الحقيقي هو الذي يقود المقاومة اليوم ضد الاحتلال ومرتزقته من العراقيين بالاسم. وان كان احتفالنا به مؤجلاً فهذا لا يعني الاحتفال بهؤلاء المرتزقة والقتلة حتى وان اطلقوا عليهم زورا اسم الجيش العراقي.

تحية اكبار لجيش العراق العربي بعيد ميلاده الخامس والثمانين.

* روائي من العراق يقيم في تونس

انتخابات طائفية واقوامية ومع ذلك فهي الديمقراطية

حمدان حمدان*

■ تقول المفوضية المشرفة على الانتخابات العراقية، حسب تصريح لرئيسها الى المراسلين ووكالات الانباء، بأن الفا ومئتين من الطعونات، كانت قد وردت اليها من عديد القوائم المشاركة في الانتخابات.. وان المفوضية بعد جمع ودراسة وفرز هذه الشكاوى، وجدت ان خمسة وعشرين طعنا يمكنها ان تؤخذ بعين الاهتمام، وعلى ما يبدو ان الباقي من الطعون لا يستأهل الأخذ به. لا جناح على المفوضية فيما تقول، فمعصوميتها الطاهرة، طهارة الثوب الابيض من الدنس، هي التي اقامتها، كي تكون هي نفسها، المشرفة على انتخابات سابقة ولاحقة، وكأن العراق اصبح خاليا من المعصومين الا سلالة المفوضية، التي تقطر عدالة ونزاهة وشفافية ولا جناح ايضا، اذ سواء جاء عديد الطعون بالالاف او العشرات، فان الطعن ليس صوتا انتخابيا كي نحصي جمعه وعديده، فالمهم هو موضوع الطعن ومضمونه ومستواه والام يشير فالطعون على مستويات، اذ هي تمتد على اطار مروحة، من الطعن الفردي، الى القوائمي الى مستوى محافظة بأسرها.

اما اشكال الطعون التي تم تداولها في العراق كله، فلا يحتاج الى الاف الاعتراضات، من حيث هي مكثفة في موضوعات محصورة، تستدعي التحقيق ومعرفة شعب العراق بنتائجه.. وقبل الولوج الى تفاصيل هذه الموضوعات علينا ان نعترف بأنه لا احصاء حقيقيا لسكان العراق، على اساس المذهب او العرق، وانه في مثل هذه الحالة، يمكن لسكان محافظة ان يتساووا مع سكان ثلاث محافظات، كما يمكن لمحافظة اخرى ان تجيء بتعداد قرية او اكثر لسجل النزاهة؟ ولندخل الى موضوعات الطعون وما جرى بحقها من تحقيق.

ما هي نتائج تحقيقات المفوضية، او الحكومة الجعفرية بشأن ادخال صهاريج من ايران، محملة بصناديق انتخابية مماثلة وهي مليئة بأوراق تصويت عراقية لصالح قائمة الحكيم والجعفري، وقد ضبطتها شرطة الحدود العراقية مع ايران فيما انكرها ضباط مطلعون على اسرار ما يجري؟ لا علم للشعب بنتائج ما اثير في شأن هذه الواقعة، لا على صعيد العراق فحسب، بل وربما اعلام العالم كله!

كيف يمكن لصناديق الناخبين ان تنقل من مراكز التصويت الى اماكن مجهولة، فيما النزاهة تتطلب فتح الصناديق في اماكن مراكزها وبحضور وكلاء عن جميع القوائم، الذين ظلوا ينامون الى جوارها، وهي في حرز حريز من حراسة مشددة حيث لا يجوز لأحد حتى الاقتراب منها، الى حين حضور الهيئة المكلفة قانونا باحصاء اصوات الصناديق تحت بصر وشهادة وقبول الوكلاء.. والا فان نقل الصناديق، تحت اي ذريعة وبالكيفية التي تمت.. لا يعني الا اغواء في التبديل والتزوير؟

هل تم التحقيق بشأن عديد الاصوات التي جاءت بأكثر ممن يحق لهم الانتخابات؟! فهناك وقائع تشير الى هذا وفي اكثر من محافظة عراقية.

هل يجوز شراء الاصوات بالمال، حيث ايران بمقدورها ان تدفع، كما ان امريكا بمقدورها ان تدفع، فيما القوائم الاخرى تعيش عام الرمادة، حيث لا سحابة تمطر ولا شجر يثمر! هذا ويعترف ممثلو المفوضية في الاردن ان ثلاثة الاف صوت مجتمعة، تم شراؤها بحفنة الاف من الدولارات، فيما المفوضية ما تزال تحقق!

هل حققت المفوضية في مسألة نفاد صناديق الانتخابات في بعض المحافظات، وان الحكومة ـ جلت قدرتها ـ لا صناديق لديها ترسلها لاستكمال التصويت.. وهذه الشكوى بالذات، مكررة في موسمين انتخابيين، فقد حدث في الانتخابات السابقة، ان قرى مجاورة للموصل، تقدمت بذات الشكوى، اسقاط اسماء يحق لها الانتخابات، نفاد اوراق التصويت الرسمية ونفاد الصناديق. ومع تخفيض المفوضية للشكاوى من الالوف الى العشرات، هل تساءلت المفوضية، من اي المحافظات تجيء هذه الشكاوى، ولماذا لا تذيع علينا حقيقة المصادر التي ترسل منها، وما هو السبب، ولماذا تشتكي الرمادي ونينوى وصلاح الدين.. ولا تشتكي محافظات اخرى، فاذا كان حقا ما نظن ونذهب، فان الانتخابات طائفية بتمامها وحتى هذه الطائفية تأخذ طريقها الى التزوير بمنطق القوة، اذ ما زلنا في النسبة المئوية لعديد السكان نجري على الشائع من القول، فاذا كانت هذه الانتخابات جارية مع جريان الطائفية وهي كذلك ام اقوامية وهي كذلك.. فاننا نرجو السادة، ان يكفوا عن الزهو بحديث الديمقراطية، اذ لا ديمقراطية مع الطائفية والاقوامية، وهو درس يعرفه الابتدائيون في المدارس.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

شارون المريض.. وروبرتسون «الطبيب»!

جواد البشيتي*

■ أسوأ ما في «السياسة» أنْ تسمح للساسة مِنَ القادة وذوي النفوذ والذين يملكون سلطة التغيير للواقع بأنْ يَسْتَنْسِخوا مِنْ «إيمانهم الديني» ما يمكن تسميته «ديانة سياسية»، يقْحمون فيها السماء والرب والأنبياء والكتب المقدَّسة، ويزَيِّنون كل ما ينتمي إلى العالم الواقعي الدنيوي للسياسة بـ«الميزان الديني للحلال والحرام»، فيتَحَوَّل «الرأي (السياسي) الآخر» إلى مروق مِنَ الدين، وإغضاب للرب.

ومع كل التطوُّر الديمقراطي والعلماني الذي عَرَفَهُ عالَم السياسة، فكْراً وعملاً، ما زال مُقَصِّراً في عمل لا بدَّ منه، وهو «تجريمَ» كل مَنْ يسعى في «تسييس الدِّين» و«تدين السياسة».

لقد تَحَدَّث «المسيحي المحافظ» بات روبرتسون، في برنامجه التلفزيوني «نادي 700» الذي يشاهده نحو مليون شخص يومياً، عن أسباب المرض الذي أصاب دماغ شارون، والذي قد يؤدِّي إلى موته أو إلى عيشه حياة أسوأ مِنَ الموت، فاكتشف أو قرَّر أنَّ مسبِّبها هو غضب الرب على هذا الذي تطاول على حقِّه (حق الرب) في تملُّك تلك «الأرض المقدَّسة»، وسعى (عَبْرَ إخراجه للمستوطنين والجنود الإسرائيليين مِنْ قطاع غزة) إلى تقسيمها. ونَسَبَ إلى «نبي» يُسمِّي «يوئيل» تصريحاً يؤكِّد فيه أنَّ الرب «يُخاصِم» كل مَنْ «يقْسِم أرْضاً يعْتَبِرُها الرب أرضه». وحتى لا يحلَّ برئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل ما حلَّ بشارون حذَّره روبرتسون، أو نصحه، قائلاً: «الويل لكَ إذا ما سوَّلت لكَ نفسك فعل ما فعله (أو حاول فعله) شارون!».

المُبشِّر روبرتسون يتوفَّر منذ زمن طويل على «تهويد» الرب، وفي السياق ذاته، على «تهويد» المسيحية، وجعْل «العهد الجديد» نسخة مِنَ «العهد القديم»، وكأنَّ المسيحي القويم المبدأ هو الذي يتَّخذ الأوهام التلمودية جوهراً لمعتقده الديني (والسياسي). روبرتسون ليس هذا فحسب، فهو كان مرشَّحاً جمهورياً للرئاسة في الولايات المتحدة، وما زال يَمْلُكُ تأثيراً كبيراً في سياسة الحزب الجمهوري، وفي البيت الأبيض، وفي عقل ومشاعر الرئيس بوش على وجه الخصوص.

الرئيس بوش، وفي الوقت الذي كان روبرتسون يُشخِّص بالتعاون مع يوئيل «المرض السماوي» في دماغ شارون، قال شاكياً شكوى فضيلة في زمن الرذيلة» «إنَّ التلفزيونات العربية تُصوِّر الولايات المتحدة (إعلامياً) على غير حقيقتها»، ولا بدَّ، بالتالي، لإدارته مِنْ أنْ تبذل الجهد (الإعلامي) في سبيل نَقْل فكرها ورؤيتها (مِنْ غير تشويه أو مسخ) إلى عقول العرب.

ولكن الرئيس بوش لَمْ يَجِدْ في نفسه ما يكفي مِنَ الشجاعة للاعتراف بأنَّ «فكر» روبرتسون هو ما يؤلِّف كل المتاع الفكري لسيِّد البيت الأبيض، والذي مِنْ هذا «الإيمان الديني» الذي جُبِلَ مِنْ أسوأ أوهام «العهد القديم» استَنْسَخ كثيراً مِنْ وجهات نظره السياسية، وكتَبَ «رسالة الضمانات» التي سلَّمها إلى شارون، الذي لولا تأثيره هو، أيضاً، في عقل الرئيس بوش لانضمَّت إدارته إلى روبرتسون في تحريمه «تقسيم أرض الرب».

الرئيس بوش لا يَمْلُك في رأسه مِنْ مضادات الفكر السياسي ما يكفيه شَرَّ الوقوع في أحابيل الأوهام التلمودية التي يُبشِّر بها روبرتسون ويَحُقِّن بها سياسة الحزب الجمهوري، فرأى في دعمه وتأييده للعداء الشاروني للفلسطينيين وحقوقهم القومية ما قد يُسرِّع في العودة الثانية للمسيح.

ولا شكَّ في أنَّ المصالح الإمبريالية «الواقعية» للولايات المتحدة هي مِنَ النمط الذي يحتاج إلى إحياء ونشر تلك الأوهام التلمودية، وإلى مبشِّرين مِنْ طراز روبرتسون، وإلى رؤساء تستهويهم تلك الأوهام كالرئيس بوش.

إنَّني لا أعرف كيف نجح ذلك الزعيم الإسرائيلي القديم في أنْ ينفث في روع أبناء جلدته أنَّ للرب جزءاً مِنَ الأرض يَمْلُكَهُ، ثمَّ يُمَلِّكَهُ لهم بعدما اتَّخذهم شعباً له مُفَضَّلاً على سائر البشر. ولكنَّني أرى أنَّ حُكْم الأموات للأحياء ما زال مستمراً في مُعَلِّم مثلا روبرتسون، وفي تلميذ مثل بوش! والعلْم (والسياسة علْم) سيظل عاجزاً مُقَصِّراً إلى أنْ ينجح في غسل العقول مَنْ كل تلك الأوهام التلمودية، التي فيها تكمن الدوافع لكثير مِنَ الجرائم السياسية.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

نداء الى رئاسة السلطة ووزارة الخارجية لاغلاق ملف السفراء الفاسدين

د. جمال المجايدة*

■ قرأت تقريرا كتبه الزميل احمد قاسم الحديد مؤخرا في «دنيا الوطن» حول الأزمة الدبلوماسية الطاحنة التي دخلت وزارة الخارجية الفلسطينية والتي وصفها بانها «ازمة لم تشهدها منذ تأسيسها بسبب رفض عدد من السفراء القدامى المحالين للتقاعد تسليم مواقعهم للسفراء المعينين الجدد».

بصراحة لا اتفق مع ماجاء في تقرير الكاتب المذكور، بحكم متابعتي الدقيقة والمريرة لملف فساد السفراء والدبلوماسيين والمسؤولين في بقية الاجهزة المدنية وغيرها منذ عام كامل تقريبا.

ونتيجة للمعاناة الشديدة والانتقادات والشكاوى الكيدية التي تعرضت لها اثناء ملاحقة هذا الملف وكيل الشتائم التي لحقتني من بعض السفراء المبجلين، اقول للزميل احمد ان يتريث قليلا في كتاباته حول هذا الموضوع، لانه يبدو اقل دراية فيما يتعلق بموضوع الفساد الدبلوماسي وممالك السفراء الفلسطينيين التاريخيين في بلاد العرب والعجم.

على سبيل المثال، قال في تقريره نقلا عن مصادر دبلوماسية في ابوظبي ان وزارة الخارجية الاماراتية لم تتسلم بعد اوراق اعتماد السفير الفلسطيني الجديد خيري عبد الرحيم العريبي، الذي قررت السلطة ترشيحه في دولة الامارات العربية المتحدة تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، غير ان السفير العريبي وصل بالفعل الى ابوظبي، لتسلم مهام منصبه عمليا كسفير لفلسطين في دولة الامارات خلفا للسفير السابق خالد ملك الذي تولى هذا المنصب قرابة خمسة عشرعاما او يزيد.

انا لست ضد احمد قاسم الحديد او ضد أي زميل آخر يكتب ويتابع ويلاحق الفساد لانه موضوع عام يهم المجتمع الفلسطيني كله والتصدي للفساد قضية وطنية وعمل وطني صرف، والكل يذكركم من الكتاب تفاعلوا مع قضية ملف فساد السفراء والدبلوماسيين على مدى عام كامل او يزيد، ولكني ضد الكتابة التي لا تستند الى معلومات دقيقة او مصادر واضحة.

ففي موضوع كهذا الغموض مرفوض ولا بد من تسمية الامور بمسمياتها!

ولذلك وقع الزميل الحديد في مطب عندما نقل في تقريره، عن مصادر السفارة الفلسطينية في ابوظبي التي قالت له ان السبب في عدم وصول السفير الجديد هو عدم قيام السفارة بتقديم اوراق اعتماد السفير العريبي الى وزارة الخارجية الاماراتية، ولكن اذا وصل السفير العريبي وتسلم عمله ما هي اذن جدوى الحديث عن قضية غير موجودة اصلا. والمصادر في مثل هذه الحالة يجب ان تلام ايضا ـ اذا كانت قد تحدثت بالفعل ـ.

ورغم الخلط فيما بين الحقائق والاقاويل الا ان ما جاء في التقرير المذكور حول وضع القائم بالأعمال الفلسطيني في قطر تحسين ميقاتي يبدو صحيحا مئة بالمئة لان الميقاتي لا يزال يرفض تقديم أوراق ترشيح زميله الجديد المعين في موقعه بصفة رسمية. ولذلك فان الخارجية القطرية لاتزال تعتبر السيد ميقاتي ممثلا لفلسطين الامر الذي يؤكد ان قرارات السلطة الفلسطينية ووزارة خارجيتها غير نافذة على دبلوماسييها العاملين في الخارج حتى الآن.

نتمنى على رئاسة السلطة الفلسطينية ووزارة الخارجية ان تغلق ملف السفراء المحالين الى التقاعد والذين يحملون جنسيات اجنبية لتطبيق القانون الدبلوماسي الجديد الذي جاء بعد نفاد صبر وطول بال وحسرة على ما آلت اليه الدبلوماسية الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية، كما نتمنى ان تقرر السلطة والوزارة ان ممثلي فلسطين وسفراءها في الخارج يجب ان يحملوا الجنسية الفلسطينية فقط، لكي لا تتكرر المأساة في ازدواجية المصالح والولاءات.

ولكي لا يتم نبش هذا الملف الذي بات يزكم الانوف، يجب ان تتخذ قرارات حاسمة ضد كل السفراء الرافضين لاخلاء مناصبهم الى زملائهم الجدد، حتى لا يأتي وقت نكتفي فيه بالترحم على مصير شعب فلسطين والغد الاسود او الرمادي الذي ينتظره اذا بقيت هذه الحالة قائمة على ما هي عليه الى اجل قريب او متوسط.

ان ما حصل مع السفير الفلسطيني في موريتانيا عبد الشافي صيام الذي ما زال يرفض حتى الان تقديم أوراق ترشيح خلفه في الموقع لؤي عيسى الى الخارجية الموريتانية يجب الا يتكرر في عواصم اخرى لكي لا تسود حالة التمرد هذه في المرحلة المقبلة وتصبح شعارا للعمل الدبلوماسي ولكي لا تشكل اكبر صفعة للوزير ناصر القدوة الذي باصلاح السلك الدبلوماسي برمته.

يجب ان تظل السلطة قوية في نظر الجميع في الداخل والخارج، اعتبارا من الآن بعدما بدأت هيبتها تتآكل في الداخل مع الخارجين على القانون من عصابات الخاطفين المسلحين العابثين بامن البلاد والعباد ومروعي البشر من فلسطينيين واجانب! وفي الخارج حينما بدت غير قادرة في التعامل مع سفرائها في الخارج الذي اصبحوا يشكلون قوة فوق القانون ايضا.

هناك عدد من السفراء الذين تم تدويرهم بتغيير مواقعهم او احالتهم على التقاعد يجب ان تحاسبهم السلطة ووزارة الخارجية علنا اذا واصلوا رفض تسليم الاثاث والسيارات واحيانا البيوت والهواتف الرسمية لرفاقهم السفراء او الممثلين الجدد، تجنبا لمزيد من الاهانة لشعب فلسطين وقضيته التي تعتبر اعظم واقدس وانبل قضية في التاريخ الحديث والمعاصر.

* صحافي من فلسطين يقيم في الامارات

فلسطين: السيطرة أمُّ التطرف؟

رياض أبو بكر*

■ حينما تكون فلاحاً بسيطاً لا تعرف سوى حدود أرضك الجميلة وبساتينك الزاهية، ويأتيك قدرٌ يرسلك الى عالم المدينة، فانك ستواجه أزمة التأقلم وتجابه متطلبات الحياة الجديدة، قد تُصاب بالصدمة الثقافية أو ستحاول التنازل عن العديد من الصفات التي تأصلت ونبتت جذورها في أرض فكرك وتصرفك، قد تعجب بحياة المدينة بضوضائها، وقد تضطر أحياناً للتخلي عن سلوك تكون مدركاً لأفضليته، كلّ هذا فقط لكي تحترم حياة الآخرين في المدينة، ولكن في لحظة ما تجد نفسك أمام خانة الاتهام بالتخلف والرجعية اذا تمسكت ببعض سلوك الفلاحين أو ألقيت التحية في مكانٍ عام، وتجد أنك بالرغم من احترامك لجلّ صفات المدينة لم تحترم شطحات أو بقايا من صفاتك، وفجأة تنفض الغبار عن الحقيقة وتصرخ بوجه الجميع قائلاً «هاأنذا ولن أتغير»، وقد يؤرقك استياء الفلاحين المقيمين في المدينة من تمسكك بأفكارٍ قد تكون قاطنةً في عقولهم لكنهم لا يستطيعون التعبير عنها، فيزداد تعلقك بحياتك الريفية التي كنت قد تخليت عنها، وتزداد ارتباطاً بأفكارك التي نشأت مع المحراث ومع زقزقة العصافير ورقصات السنابل.

لن يختلف الحال كثيراً بين القرية مع المدينة والعالم الثالث مع الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة بعد تفرّدها بالسيطرة على دول العالم نتيجة قوتها الاقتصادية عملت على ترسيخ وجهات نظرها عن طريق عصا العولمة، وتعتقد هذه الدولة أن الديمقراطية التي تلبسها داخل أراضيها هي المرآة التي تعكس أعمالها في الخارج، لكن ليس هناك وجه مقارنة بين السماح للشاذين جنسياً بالخروج في مظاهرات احتجاج ومطالبة بحقوقٍ لهم وبين منع الشعوب في حرية التعبير عن أحلامها بالاستقلال والسيادة، وهذا التعدي الأمريكي على أخص ما يخص الدول يضعها في خانة التمسك بكلّ ما ترفضه الولايات المتحدة وما تروّج لعدم استهلاكه واستهلاك بضاعة الكلام الفاسد.

فقد دأبت الولايات المتحدة على شنّ حرب ضروس ضد أفكار الحركات التحررية العربية والاسلامية ومدت يد العون للأنظمة كي تتمكن من قمعها وبالتالي ما نتج عن هذا القمع الا المزيدٌ من الاصرار الاسلامي والعربي على استقلالية الفكر، والصراع الفكري يختلف عن الفيزياء، فلكلّ فعل ارهابي تقوده الولايات المتحدة أو اسرائيل ردة فعل تعاكسه بالاتجاه ولا تساويه في المقدار، فمهما عظمت قوة المقاومة العربية والاسلامية فانها ستبقى في حيزّ الدفاع وليس الهجوم وهذا نابع من معناها كمقاومة وليست قوة، فلمْ تتدخل أي جهة عربية في الانتخابات الأمريكية أو الاسرائيلية أو الألمانية أو الفرنسية، لكن يُلاحظ أن كلاً من هذه الدول تترقب بقلق فوز ونجاح الحركات الاسلامية سواء في فلسطين أو مصر أو غيرهما.

فمن معاني الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة منع حركة حماس من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية، وطردها من المجالس البلدية، فكيف ينطق بهذا رجلٌ يدّعي الاتجاه الديمقراطي، ألم تكن الديمقراطية تمثل قرار الأغلبية وحرية الرأي والتعبير؟ لذا فان الغاء قرار أغلبية الشعب الفلسطيني يعني الغاء رأيه ما يساوي نقيض الديمقراطية.

اذاً السيطرة واستخدام القوة بشكليها العسكري والاعلامي لنزع الفكر من ذويه يعني خلق التطرف وانجاب التعصب لذاك الفكر، وهذا ما يضع المواقف الاسلامية ليس في خانة الدفاع عن كونها متطرفة أم لا، بل في خانة البحث عن أسباب التطرف والعوامل النفسية التي زرعتها الولايات المتحدة لخلق بيئة مناسبة لنمو وتكاثر التطرف.

وعادة ما يكون الأقوى رحبَ الصدر ومرناً نتيجة عدم الخوف من القوى الأخرى اذا تم الحصول على قوته بطرق مشروعة، وهذا ما جرى حقاً في ظلّ الدولة الاسلامية، لكن على العكس تماماً ما يحدث اليوم فالأقوى عسكرياً والمتمثل بأمريكا لا يحترم الضعيف من ناحية وليس مرناً من ناحية أخرى، ويخاف كلّ هبة ريح بسبب عدم مشروعية الوسائل التي أوصلته الى حاله الحاضر، فالفكر الذي تتصرف بموجبه الولايات المتحدة متطرف لعناصره، وأحياناً ليس في حدود الولايات المتحدة بل تعداها الى ساحل أستراليا الأسبوع الماضي، فماذا تتخيل الولايات المتحدة اذا تبدلت موازين القوى وأصبحت دول المركز أو الدول الصناعية الكبرى مكان الدول الاسلامية؟ هل ستنادي بالديمقراطية والتعايش مع الأفكار الاسلامية والعربية اذا تم قمعها من قبل تلك الأفكار؟

لدى اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك 9/15 اتفقت معظم الدول على مكافحة الارهاب، والآن تجري عدد من رحلات المسؤولين الأمريكيين بين أوروبا والولايات المتحدة لوضع الخطط الأمنية المناسبة لتلافي خطر الارهاب كما سنّت ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش قانوناً جديداً بهذا الشأن، فلماذا كل هذا التخبط؟ فالدول التي تتفق ضد الارهاب تذهب الى الاعتقاد بأن الارهاب حركيّ يتمثل بأحزاب أكثر منه دولي أو اقليمي، لكن اذا اجتمعت الأحزاب مع الدول ستتفق أيضاً على رفض الارهاب، وسيتجه وقتئذٍ العالم كله باتجاه تصنيف الارهاب الى أنواع ومسميات جديدة لتكريس الفوارق بين بلدانه، وهذا هو واقع الأمور، فللارهاب أشكال عدة على رأسها الارهاب الأمريكي والارهاب الاسرائيلي وهما سببان لكل الأشكال الأخرى التي تجتاح العالم.

فاليوم تثير قضية الديمقراطية في فلسطين أزمة خانقة لدى الدول التي تعتقد بأنها ديمقراطية وتطالب السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس بقمع ارادة الشعب أو أغلبيته، فلو افترضنا جدلاً أن السلطة خضعت لتلك الأصوات الداعية لتصنيف البرلمان الفلسطيني وفق وجهة نظرها، فما النتيجة؟ هل تتخيل أنظمة تلك الدول أن هناك ارهاباً فلسطينياً وسيزول حالما تم قمعه؟ بالطبع سيبقى خيار الشعب الفلسطيني خياره مهما تم قمع ذاك الخيار بل على العكس سيتجه نحو الفكرة الممنوعة لأنه يؤمن بصلاحيتها نحو كرامته وحريته، وبالتالي تكون تلك الدول داعياً أساسياً للتعصب الفكري والتطرف في معالجة الضغوط.

فلو تم انهاء الاحتلال الأمريكي للأراضي العربية والاسلامية والاحتلال الاسرائيلي كذلك وأُحترمت حرية الأحزاب العربية والاسلامية كما يتم احترام الولايات المتحدة أو اسرائيل لمواطنيها بالتعبير عن أدنى متطلباتهم الفيسيولوجية لظهر عالم جديد بزيّ مختلف وحينئذ سيتضح التطرف على وجهه الحقيقي ومن نافلة القول أنه لن يعود الى المنطقة العربية الا محمولاً على اكتاف الدبابات وفوهات الأسلحة الغربية

ليس من الضروري أن تشتعل نار الخلاف بين التطرف من جهة والاسلام الذي يدعو الى الوسطية فكراً وممارسة من جهة أخرى، فالخلاف الجوهري بين السيطرة الأمريكية والاسرائيلية المتمثلة بالاحتلال والقمع من جهة وكافة أطياف الفكر العربي والاسلامي صاحبة الحق المشروع من جهة أخرى.

* كاتب من فلسطين
Rubker@yahoo.com

رياض أبو بكر*

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية